

إن فشلت فهي حكومة  
قصر الصنوبرفاروق يوسف  
كاتب عراقي

سنُتهم بالتشاؤم. وهل علينا أن نكون متفائلين أمام وضع جهنمي كالوضع اللبناني؟ ثم ما الذي يدعونا إلى التفاؤل؟ لا يملك مصطفى أديب المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة ما كان حسان دياب رئيس الحكومة المستقيل يفتقر إليه. الاثنان يلعبان في خط الوسط. تتركز مهمتهما على توصيل الكرات. ولو لم يقع الانفجار العظيم لاستمر دياب بحكومته الفاشلة في أداء الدور المطلوب منه حتى الآن. وهو دور لا صلة له بوظيفة حكومة تعيش دولتها أزمة مصير قد تودي بها إلى الهاوية في أي لحظة. كان المطلوب من دياب وحكومته أن يكونا واجهة مستقلة زائفة، لا تمثل حزبا يعينه غير أنها في الوقت نفسه لا تملك سلطة أن تتخذ قرارا بمنأى عما تريده الأحزاب ثابتا وقائما بذاته.

المتفكة مع الحزب فما المقصود بتلك التعبئة المضادة سلفاً؟ أديب وهو دبلوماسي كان قريبا من سلطة القرار، يعرف جيدا أن فرنسا إنما تتحدث بنوايا رئيسها، في حين أن حزب الله يملك القدرة على صناعة الواقع. فهل يمكنه أن يمثل للمهلة التي وضعها الرئيس الفرنسي من غير أن يوافق عليها حزب الله؟

إذا حسنت النوايا ولم يكن الرجل دمية من دمي حزب الله فإنه سيكون مضطرا إلى الطلب من فرنسا أن تتفاوض مع الحزب، وهو ما كان حسن نصرالله قد أشار إليه بطريقته الملتبسة. ذلك لأن أي إصلاح من وجهة نظره لا بد أن لا يتعارض مع مصلحة اللبنانيين وهو يقصد حزبه كما أن أي مفاوضات يأمها الحزب لا بد أن تستثني مسبقا سلاحه.

إن حكومة قصر الصنوبر، كما يامل الحزب لها أن تكون، هي مجرد خطوة يعترف من خلالها العالم بدولة حزب الله التي هي المحرك الحقيقي للدولة اللبنانية. من غير ذلك الاعتراف فإن الدولة اللبنانية تظل معلقة في الهواء. فرئيسها ورئيس حكومتها ووزراؤها هم مجرد دمي في مسرح يكون وجودهم فيه مظلة لعمليات فساد صارت جزءا من الخدمات التي يقدمها لبنان إلى إيران.

ما لن يعثر عليه ماكرون في زيارته المقبلة في ديسمبر، حكومة ذات قدرة على إنجاز الإصلاحات المطلوبة عالميا لكي يفى العالم بتعهداته من أجل إعادة إعمار بيروت وإنقاذ النظام المصرفي وتقديم مساعدات تخصص للقطاعات الخدمية المنهارة وفي مقدمتها الكهرباء.

سيعود الرئيس الفرنسي إلى لبنان فلا يرى شيئا قد أنجز. ذلك أن دولة يعترف رئيسها علنا أن الطبقة السياسية التي هو جزء منها هي سبب انهيار لبنان من غير أن يستقيل هي دولة لا أمل منها ولا يمكن أن تتقدم خطوة في طريق إصلاح أخطائها حتى لو كان الآخرون قد مذوا أيديهم لها بالحل. تلك الدولة يحكمها حزب الله الذي لا يعرض إلا حلا واحدا. ذلك الحل يكمن في رفع الحصار عنه وهو المتهم بقضايا إرهابية أدين بها بناء على القانون الدولي. فمن يريد إنقاذ لبنان عليه أن يضرب القانون الدولي عرض الحائط أما إذا تمسك العالم بقانونه فإن ذلك يعني ترك لبنان لمصيره. هذا المصطفى أديب هل يمكنه أن يخترع معادلة جديدة يكون من خلالها قادرا على جذب العالم من غير أن يستفز حزب الله؟ لنرى. التفاؤل هو الآخر تجربة، غير أنها تجربة ليست ذكية.



الذي يجمع بين بغداد وباريس؟

ماكرون في العراق...  
العين بصيرة واليد قصيرة

الخليجية، على رأسها المملكة العربية السعودية، التي طرأ تحسن على علاقتها بالعراق منذ أصبح مصطفى الكاظمي رئيسا للوزراء. تعرف فرنسا العراق جيدا. دعمته في الحرب التي خاضها مع إيران بين العامين 1980 و1988. كان فرنسوا ميتران، الرئيس الفرنسي وقتذاك، يعرف تماما ما الذي يعنيه انتصار إيران على العراق وما الذي يعنيه خصوصا انهيار الحدود بين العراق وإيران، وهو ما حصل بالفعل بفضل غياب إدارة جورج بوش الابن في العام 2003. وقتذاك، عارض الرئيس جاك شيراك الحرب الأميركية على العراق وحذر من نتائجها وكان على حق. في المقابل، لم تقدر الإدارة الأميركية معني إسقاط النظام العراقي من دون أن تكون لديها خطة عمل واضحة وعملية للمرحلة التالية... باستثناء تلبية رغبات إيران.

نظريا، كانت فرنسا في كل وقت متقدمة على غيرها، عمليا، ينطبق على فرنسا في المرحلة الراهنة المثل القائل: العين بصيرة واليد قصيرة. في النهاية ما الذي استطاعت عمله في ليبيا في مواجهة الغزو التركي لجزء من ذلك البلد وما الذي تستطيع عمله في لبنان والعراق للحد من الدور التخريبي لإيران؟

الاكيد أن اللبنانيين ليسوا معترضين، في أكثريةهم الساحقة، على دور فرنسي في لبنان، ولكن ليس معروفا، في ما يخص العراق، هل يتذكر العراقيون شيئا عن تاريخ العلاقة مع باريس على الرغم من أن هذا التاريخ يعود إلى آخر سبعينات القرن الماضي، أي إلى نحو نصف قرن فقط.

سيكون صعبا على فرنسا إيجاد مكان لها في العراق في ظل التجاذبات الأميركية - الإيرانية، خصوصا أن النظام في "الجمهورية الإسلامية" يلعب ورقة مستقبله في العراق. أما بالنسبة إلى التصدي للدور التركي في المنطقة، وهو دور بات يهدد العراق أيضا، ليس معروفا ما الذي تستطيع فرنسا عمله في هذا المجال باستثناء التنسيق الدبلوماسي مع بلد لا يزال كل شيء فيه معلقا على نجاح حكومة مصطفى الكاظمي في إعادته إلى خارطة المنطقة...

ليس سزا أن هناك فارقا كبيرا بين لبنان والعراق، لكن الأكيد أن هناك نقاشا التقاء بين البلدين، لعل نقطة الالتقاء الأهم تتمثل في أطماع إيران في العراق ولبنان اللذين تفصل الأرض السورية بينهما

باختصار شديد، تكمن مشكلة فرنسا في أنها تمتلك المشاريع الخاصة بالعراق، لكنها لا تمتلك القدرة على تمويل هذه المشاريع. فرنسا ليست في وضع مالي مريح، كذلك العراق الذي يمكن اعتباره بلدا مفلسا بعدما بدأت الحكومات الموالية لإيران منذ العام 2006 كل الأموال التي دخلت الخزينة في مرحلة كان فيها سعر برميل النفط مرتفعا. تقدر هذه الأموال بمئات مليارات الدولارات. تمتلك فرنسا كل النيات الحسنة، لكن السؤال هل تمتلك الوسائل التي تسمح لها بتحويل هذه النيات إلى واقع، بما في ذلك التعاطي مع السياسات الخطرة لإيران ومشروعها التوسعي ومع سعي تركيا إلى استعادة أمجاد الدولة العثمانية من العراق إلى ليبيا، مروراً بثروات البحر الأبيض المتوسط؟

سيكون إيمانويل ماكرون قادرا على لعب دور إيجابي في حال كان هناك تنسيق بالعمق مع الإدارة الأميركية. ليس معروفا، إلى هذا اليوم، هل مثل هذا التنسيق موجود وما موقف أميركا من سعي فرنسا إلى أن تكون موجودة في العراق؟ في كل الأحوال، إن ماكرون يعمل من أجل أن تكون فرنسا لاعبا إقليميا. هل هذا ممكن في السنة 2020؟ لا شك أنه حقق نجاحا نسبيا في لبنان، خصوصا إذا تشكلت حكومة جديدة تضم اختصاصيين وخبراء لا وجود لـ"حزب الله" فيها ولا وجود للتيار العوني الذي لم يستطع أن يشارك في أي حكومة لبنانية سوى بوزراء فاشلين وساقطين على كل المستويات. كل ما فعله جبران باسيل، عندما كان وزيرا للخارجية، أنه كان وزير خارجية "الجمهورية الإسلامية" في مجلس جامعة الدول العربية وصوتها.

سيحتاج ماكرون إلى ما هو أكثر من العلاقات التي ربطت فرنسا بالعراق في الماضي من أجل تحقيق اختراق في بغداد. سيحتاج إلى أكثر من تجاوب رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. سيحتاج، قبل كل شيء إلى دعم أميركي ليس هناك ما يشير إلى أنه متوافر وإلى تنسيق مع الدول العربية

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

تحاول فرنسا مجددا إيجاد موطئ قدم لها في العراق. تحاول الاستفادة من عوامل عدة ذات طابع إقليمي ومن وجود مصطفى الكاظمي في موقع رئيس الوزراء. أخذت فرنسا علما بسعي الكاظمي إلى جعل العراق في استعداد موقعه كإحدى الدول المهمة في المنطقة المنتمعة بحد أدنى من الاستقلالية في مجال اتخاذ قراراتها واستغلال ثرواتها. كان لا بد من تحرك الرئيس الفرنسي في اتجاه بغداد، خصوصا أن بلده يعرف العراق جيدا وسبق له أن لعب دورا على غير صعيد فيه في مناسبات عدة. ليس معروفا إلى أي حد يمكن أن ينجح ماكرون في مهمته العراقية. في الواقع، ذهب الرئيس الفرنسي إلى بلد يحتاج إلى الكثير من أجل استعادة بنيته التحتية. ما يمكن أن يساعده في مهمته أن الشركات الفرنسية تعرف الكثير من الملفات العراقية، من السلاح إلى الكهرباء، إلى مترو بغداد... انتقل الرئيس إيمانويل ماكرون من بيروت إلى بغداد بعدما نجح في إجبار المسؤولين في لبنان على السير في طريق تشكيل حكومة جديدة برئاسة مصطفى أديب الذي هبط بقدرة قادر وبشكل مفاجئ على موقع رئيس مجلس الوزراء. لا تزال الطريق طويلة أمام فرنسا الساعية إلى إنقاذ لبنان من اللبنانيين ومما فعلوه ببلدهم الذي صار تحت هيمنة "حزب الله"، أي إيران.

ليس سزا أن هناك فارقا كبيرا بين لبنان والعراق. لكن الأكيد أن هناك نقاط التقاء بين البلدين. لعل نقطة الالتقاء الأهم تتمثل في أطماع إيران في العراق ولبنان اللذين تفصل الأرض السورية بينهما، وهي أرض صارت تحت خمسة احتلالات، ولم يعد فيها من يصدر أن الجمهورية العربية السورية ليست في حاجة إلى إعادة تركيب من جديد، سوى بشار الأسد. يعود ذلك إلى أن رئيس النظام السوري يعيش في عالم خاص به، في مكان آخر غير سوريا ومنطقة أخرى لا علاقة لها بالشرق الأوسط وما يدور فيه.

ما الذي يمكن لرئيس فرنسا عمله في مجال مساعدة مصطفى الكاظمي في مواجهة التحديات التي تواجه العراق؟ هل يكفي أن يذهب ماكرون إلى بغداد كي يتبين أن في استطاعة بلده دعم العراق في مواجهة التحدي الجديد الذي أسسه التحدي التركي الذي يجمع بين بغداد وباريس؟

